يجبر على ان يوكل رجلا فيشهد واحدا ثم يحلف معه حتى يأخذ جميع
المال ونقض الى في امراة أمرت رجلا ان يبيع جاريتها المسماة فلانة
احرى فعل ثم قال للزوج اسلم الجارية الثانية لمعنى ان جحدها
شاهدا على سبي او الجارية الساذجة للمراة ولا يصدق الزوج انه اسلمها
لنفسه وكذا لو قال الزوج للمراة بعد الشراء هذه الجارية التي امرتني
بشرائها فاسرتنها لنفسي فللجارية للمراة ولا يقبل قول الزوج رجل امر
عبده ان يبيع ارضه بدون اسحارها التي منها فباع الوكيل الارض باسحارها
فالقول قول للموكل انه لم يرض مع البيع والمسماة الجارية ان اجرة
الارض لحصتها من الثمن وان ماتت او اصابها عيب فالنقصان عاصب
اخذ ثوبا من دار رجل وذهب وجعل صاحب الثوب يعدو خلفه فقال له
رجل بعني حتى سأل ثم باعه بثمن معلوم فجاء المسماة للغاصب واراد ان يأخذ
منه الثوب وقال هو لي فالقول قول الظالم لحلف المسماة بطلاق امراته ثلثا
انه ثوبه قال الا ان يكون حائكا لان ثمن المغصوب صحيح ذكره الكرخي رحمه
الله في مختصره غير ان البائع اذا عجز عن التسليم كان للمسماة حق الفسخ
وهنا لما علم ان المسماة بالغصب وجب ان لا يكون له حق الفسخ فمن اسماه
المرهون والمستاجر ان كان لا يعلم بذلك كان له الخيار ان شاء فسخ وان شاء
تربص الى وقت فكاك الرهن وانقضاء مدة الايجار وان علم المسماة عند
الشراء بالرهن والايجار روي عن ابي يوسف انه لا يكون له حق الفسخ والشائع
رحمهم الله اخذ والجهة الرواية وهنا لو علم المسماة ووقت البيع بالغصب
وفي ظاهر الرواية لا يجوز المغصوب من غير الغاصب مطلقا بالغصب او كان
للمغصوب منه اما في المرهون والمستاجر ملك البائع ثابت عند الكل
تسبيل من اراد عند انقضاء المدة وفكاك الرهن رجل دفع الى رجل
ثلثمائة درهم ليبضع بها فاشترى بها خمرا وباع واخذ الدراهم وجعلها في
بردعة حمار لخوف الطريق وسار رافقا مع القافلة فسرقت الدابة والدراهم
فالا ضمان عليه لانه بالغ في حفظ الوديعة رجل دفع ثوبه الى رجل

وقال بعه واجب بالثوب تسعة فباعه بالا نقص من ذلك فباعه بتسعة فالوا ان
وفع في طلب المشتري انه اخذ ذلك بوجه لعشرة وسع للمشتري ان
يأخذه بذلك بتسعة رجل قال لعشرة اشتر لي جاريته فلان فلم يقبل
المشتري ثم قال لا احتي ذهب واشتر لي فقال ان قال اشهدوا
ان اشتريتها من فلان لنفسي لا آمر فهي للآمر لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة
وان قال اشهدوا اني اشتريتها لنفسي فهي للمشتري لانه وجد منه ما يدل على
قبول الوكالة وان قال اشهدوا اني اشتريتها لنفسي فهي للمشتري لانه وجد منه ما يدل
على الرد وكذا لو سكت وان لم يقل شيئا فاشتراها وقال بعد ذلك اشتريتها
للآمر فان كانت الجارية قائمة لم يحدث بها عيب كان للمشتري ان شاء اخذها وان
شاء تركها وان كانت الجارية قد هلكت او حدث بها عيب لا يصدق لانه متهم رجل ابتاع
عبدا واشهد انه يشتريه لفلان وقال البائع اشتريت مثل هذا العبد
لفلان فما قال البائع بعت وقال فلان قد رضيت فللمشتري ان يمنعه من فلان
لان الشراء نفذ عليه فان سلمه الى فلان فالعهدة للبائع على المشتري لانه هو
العاقد ولو ان سلمه الى فلان بعد ما سمع مسمعا جرى بين المشتري وبين
فلان الوكيل بالشراء اذا اشترى عبد الموكل فاعتقه الموكل قبل قبض الوكيل
بعد اعتاقه عليه لانه اعتق ملك نفسه والبائع ناجد الوكيل لان لانه هو
العاقد ولا سبيل له على الموكل وكذلك في البيع بالمراوضة والاسترسال ولو سلمه الموكل
من الموكل فيه للوكيل قبل قبض فيه الى الوكيل ليكون محبوسا عند الوكيل
الى ان يأخذ الثمن من الموكل رجل دفع الى رجل عشرين درهما ليشتري بها
اضحية فاشترى الوكيل اضحية بخمسة عشر من كان مشتريا لنفسه لا للموكل
وان اشترى بتسعة عشر فان كانت تساوي خمسة عشر لزم الآمر لانه خالف الى
خير وان كانت تساوي تسعة عشر لا يلزم الآمر لانه خالف الآمر من كل وجه فالوكيل
مشتر لنفسه رجل اشترى لي دار الحرب حتى او عبدا بالف درهم بامر
الحر واخرجها الى دار الاسلام فالوا قسم الالف على قيمة العبد وعلى قيمة
الحر لو كان عبدا فما اصاب قيمة العبد يكون للعبد له بذلك وما اصاب قيمة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)